

Distr.: General  
26 March 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2021

الدورة السادسة والسبعون

البند 11 (ب) من جدول الأعمال

البند 22 (أ) من القائمة الأولية\*

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر

الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل

الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

البلدان نمواً للتعقد 2011-2020

## تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد 2011-2020

### تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير معلومات وتحليلات شاملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول) خلال الفترة 2011-2020، حيث يغطي جميع مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية والهدف الرئيسي لذلك وهو تعزيز عملية رفع البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. ويُقدّم التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 227/75 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2020/16، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ويقدم التقرير معلومات عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي أُعيدت جدولته ليعقد في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، في الدوحة، وعن اجتماعي اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية اللذين سيعقدان في نيويورك في الفترتين من 24 إلى 28 أيار/مايو ومن 26 إلى 30 تموز/يوليه 2021. كما يتضمن التقرير توصيات رئيسية للمؤتمر المقبل.



## أولا - مقدمة

1 - في ختام برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)، أحرز تقدم كبير في عدة مجالات رئيسية، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المستدامة، والصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، والحوكمة. ومع ذلك، فهناك خطر كبير يتمثل في احتمال انعكاس مسار التقدم نتيجة لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فضلا عن ذلك، لا تزال ثمة ثغرات حرجة لم تحقق فيها أقل البلدان نموا، باعتبارها مجموعة، الأهداف المحددة في برنامج العمل. ومنذ اعتماد برنامج العمل في أيار/مايو 2011، بلغ 20 من أقل البلدان نموا عتبات الرفع من القائمة، وهو ما يمثل تقدما هاما ولكنه لا يرقى إلى الهدف المتمثل في نصف أقل البلدان نموا. وقد رفعت أربعة بلدان من القائمة منذ عام 2011، وحُدثت أربعة بلدان للرفع بين الوقت الراهن وعام 2024، واستوفت 12 دولة معايير الرفع مرة واحدة على الأقل. غير أن فقدان تدابير الدعم التي تستفيد منها أقل البلدان نموا والذي يتفاقم بفعل الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 يشكل مصدر قلق للبلدان التي أوشكت على أن ترفع من القائمة. وأوصت لجنة السياسات الإنمائية، في آخر دورة عقدها، بمنح فترة تحضيرية أطول مدتها خمس سنوات للبلدان التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نموا، وكذلك الرصد المستمر لآثار الجائحة خلال السنوات المقبلة وخلال استعراض عام 2024 الذي ستجريه اللجنة لمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. وسيكون الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين والتجاربيين ومنظومة الأمم المتحدة من أجل الانتقال السلس لأقل البلدان نموا من القائمة أمراً أساسياً لضمان استدامة عملية الخروج من القائمة.

2 - ويستند هذا التقرير إلى البيانات المتاحة، أساساً عن عام 2019، فيما يتعلق بمؤشرات برنامج عمل اسطنبول المستمدة من مصادر موثوقة؛ ولم تتوفر بيانات لعام 2020 إلا لعدد قليل من المؤشرات. ومع ذلك، يهدف التقرير إلى تقييم آثار جائحة كوفيد-19، بأساليب تشمل التقييم النوعي.

3 - وقد كان لجائحة كوفيد-19 آثار صحية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى في كل بلد. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة تقدر بـ 4,3 في المائة في عام 2020. وتأثرت أقل البلدان نمواً على نحو غير متناسب نظراً إلى ضعفها الشديد على مستويات متعددة. وإلى جانب الخسائر في الأرواح، تسببت الجائحة في أزمات متصاعدة شملت انخفاض الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، والانكماش المالي وتفاقم أوضاع الديون، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتزايد أعداد الناس الذين يعانون من الفقر المدقع، وآثار تغير المناخ المستمرة. ومن المرجح أن تؤدي الجائحة إلى انخفاض في جميع المؤشرات الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول، ولكن مدى تأثير الجائحة لا يزال غير معروف، وسوف يتجلى على مدى الأشهر والسنوات المقبلة. وبسبب العقوبات الإنمائية المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، فمن المتوقع أن يستغرق التعافي فيها وقتاً أطول مما يستغرقه في البلدان الأكثر تقدماً.

4 - وتتيج الأعمال التحضيرية لبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا، الذي سيعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، فرصة فريدة لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية للتوصل إلى اتفاق طموح، والبناء على قصص النجاح والدروس المستفادة من برنامج عمل اسطنبول، واغتنام الفرص الجديدة - من التعافي بشكل أفضل من الجائحة إلى تسخير قوة التكنولوجيات الجديدة - مع بناء القدرة على مواجهة التهديدات مثل تغير المناخ، وصددمات الاقتصاد الكلي، والجوائح الصحية في المستقبل.

## ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول

### النمو في أقل البلدان نمواً

5 - كان لإجراءات الإغلاق الشامل الواسعة النطاق بغية كبح جائحة كوفيد-19 تأثير فوري صارخ على الاقتصاد العالمي. وشهدت جميع أقل البلدان نمواً، باستثناء ثمانية، معدلات نمو سلبية في عام 2020. وسجلت جمهورية تنزانيا المتحدة أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة، بما لا يتجاوز 1,5 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، شهدت 7 من أقل البلدان نمواً في عام 2019 معدلات نمو بلغت 7 في المائة أو أكثر، وهو معدل النمو المستهدف في برنامج عمل إسطنبول. وانخفض متوسط النمو في أقل البلدان نمواً انخفاضاً كبيراً، من 4,8 في المائة في عام 2019 إلى -1,3 في المائة في عام 2020 (انظر الشكل الأول).

6 - وعلى الرغم من المعاناة من آثار صحية طفيفة نسبياً ناجمة عن جائحة كوفيد-19، فقد شهد عدد من أقل البلدان نمواً، بما فيها أفغانستان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، وكيريباس<sup>(1)</sup>، انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة -5,5 في المائة أو أكثر. وأسهمت في عرقلة النمو، حالات انقطاع الواردات والإمدادات بسبب عدم وجود رحلات جوية قادمة، وبسبب ما أحدثته إعصار هارولد من دمار في نيسان/أبريل 2020 في حالة جزر سليمان وفانواتو<sup>(2)</sup>.

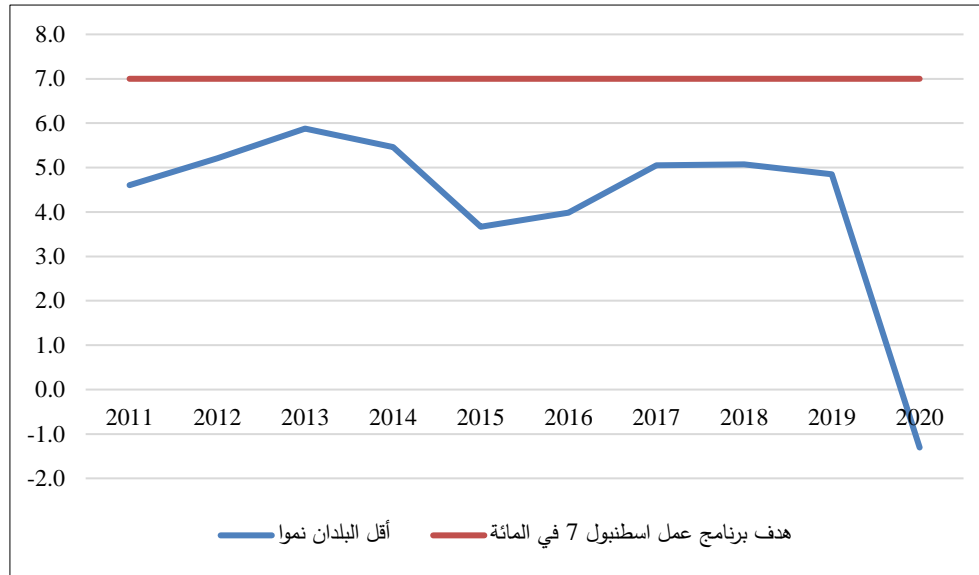
7 - وفي عدد من أقل البلدان نمواً، كان سبب الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، ضمن جملة أمور، هو انخفاض الطلب الخارجي، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وتراجع السياحة، والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وتدابير احتواء جائحة كوفيد-19، مما أدى أيضاً إلى تقليص الطلب المحلي. وتلقى عدد من أقل البلدان نمواً بعض القروض الطارئة، وإن كانت غير كافية، قدمها التسهيل الائتماني السريع التابع لصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، لتلبية احتياجات عاجلة لميزان المدفوعات والاحتياجات المالية الناجمة عن الجائحة.

(1) يستند هذا التحليل إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي من تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2021. وهو لا يشمل توفالو لأن اقتصادها لا يخضع للرصد بانتظام لكي يُدرج في التقرير.

(2) لا تزال فانواتو مدرجة في هذا التقرير نظراً إلى أنها رفعت من فئة أقل البلدان نمواً في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020.

الشكل الأول  
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في أقل البلدان نمواً

(بالنسبة المئوية)



المصدر: *World Economic Situation and Prospects 2021* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.C.1)

8 - وقبل الجائحة، كان النمو في أقل البلدان نمواً متأثراً إلى حد بعيد بالعوامل المحلية المحركة للنمو، وأسعار السلع الأساسية، وقابلية التضرر من الكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات الخارجية. وأثرت أسعار النفط على ذروة النمو التي لوحظت في عامي 2013 و 2014 والتراجع في عامي 2015 و 2016. ويعدّ الانتعاش في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، الذي بدأ في أواخر عام 2016، انعكاساً للانتعاش الدوري في النشاط العالمي، مدفوعاً بعوامل مثل ارتفاع الاستثمار، وزيادة الإنتاج الصناعي والتجارة.

9 - وكان قد أحرز تقدم ضئيل صوب القضاء على الفقر قبل ظهور الجائحة. وانخفضت نسبة عدد الفقراء - أي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يقع استهلاك أو دخل كل فرد فيها تحت خط الفقر (1,90 دولار في اليوم) - في أقل البلدان نمواً بنحو 5 في المائة، من حوالي 40 في المائة في عام 2011 إلى 35 في المائة في عام 2018. وزاد ببطء انخفاض فجوة الفقر والقيمة التربيعية لفجوة الفقر<sup>(3)</sup> (انظر الشكل الثاني).

10 - وتبين المؤشرات المستمدة من تأثير جائحة كوفيد-19 على الفقر اتجاهاً تصاعدياً. ويقدر البنك الدولي أن عدد الأشخاص الذين دفعتهم الجائحة إلى براثن الفقر على الصعيد العالمي سيتراوح بين 88 مليون و 115 مليون شخص<sup>(4)</sup>. وتشير توقعات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

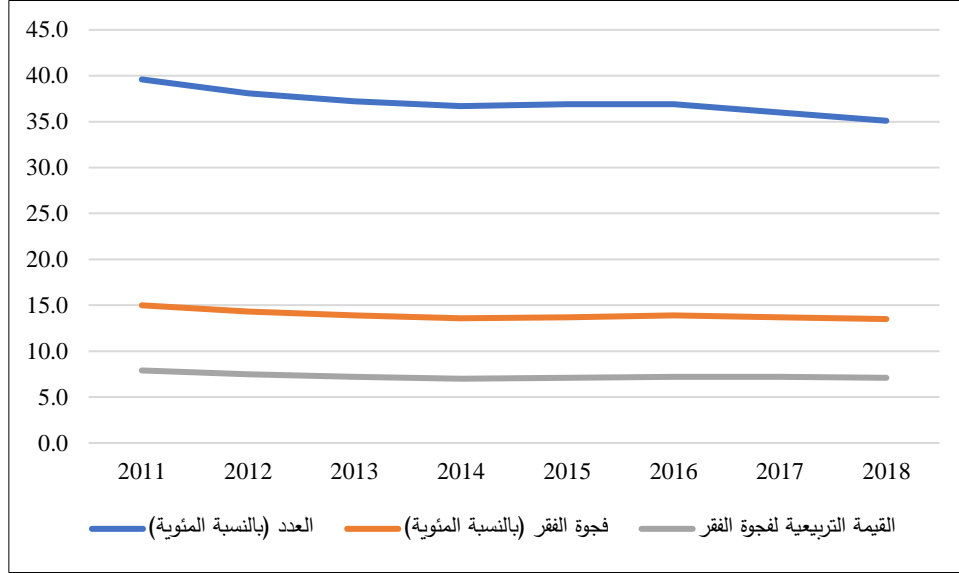
(3) القيمة التربيعية لفجوة الفقر هي مجموع مُرَجَّح لفجوة الفقر لكل أسرة معيشية أو فرد، حيث يُسند وزن أكبر لمن يقعون دون خط الفقر بكثير مقارنة بمن هم أقرب إلى الخط.

(4) Nishant Yonzan, Christoph Lakner and Daniel Gerszon Mahler, "Projecting global extreme poverty (4) up to 2030: how close are we to World Bank's 3% goal?", World Bank Blogs, 9 October 2020

(هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى أنه من المتوقع أن تبلغ معدلات الفقر، بحلول عام 2030، 32,7 في المائة بين النساء و 32,2 في المائة بين الرجال<sup>(5)</sup>.

الشكل الثاني

تقديرات الفقر باستخدام تعادل القوة الشرائية لعام 2011 وخط الفقر البالغ 1,90 دولار في اليوم



المصدر : PovcalNet، أداة إلكترونية لقياس الفقر وضعتها مجموعة بحوث التنمية التابعة للبنك الدولي.

## ألف - القدرة الإنتاجية

11 - بين عامي 2011 و 2019، ظلت مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة نسبياً، حيث بلغت حوالي 10 في المائة. ووسعت بلدان مثل إثيوبيا وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار مقدار حصتها في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في المجموعة. وأدت الجائحة إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية وإمدادات المنتجات، مما أثر سلباً على الصناعات التحويلية، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى أن معدلات نمو الصناعات التحويلية في أقل البلدان نمواً انخفضت إلى 1,2 في المائة في عام 2020، مما يشير إلى حدوث تباطؤ كبير مقارنة بنسبة 8,1 في المائة المسجلة في عام 2019. ومن المرجح أن يؤدي الركود العالمي الذي طال أمده إلى تقويض التقدم المحرز صوب التحول الهيكلي في هذه الاقتصادات. وبلغ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 24 في المائة في عامي 2011 و 2018. وانخفضت حصة الزراعة بنحو 5 في المائة.

12 - وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات يعد أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً، فقد انخفضت حصة هذا القطاع بنسبة 4 في المائة بين عامي 2011 و 2019 (انظر الشكل الثالث). وقبل جائحة كوفيد-19، كانت حصة الخدمات التجارية من مجموع صادرات أقل البلدان نمواً قد نمت ببطء، حيث بلغت 17 في المائة في عام 2018. وانخفضت عائدات السياحة بنحو 40 في المائة من سنة

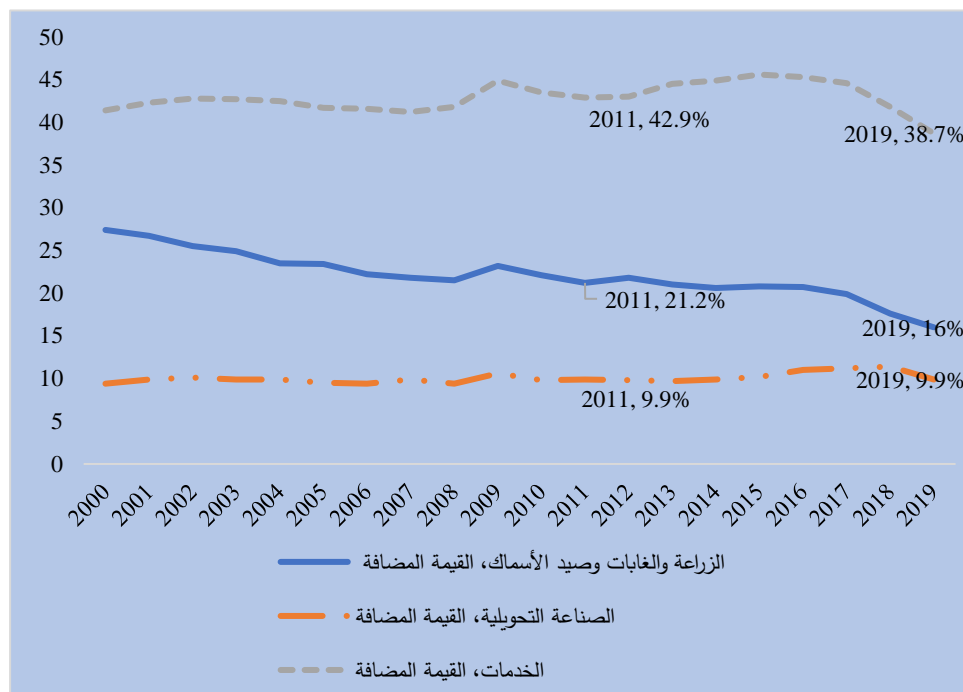
(5) Ginette Azcona and others, *From Insights to Action: Gender Equality in the Wake of COVID-19* (New York, UN-Women, 2020).

إلى أخرى في النصف الأول من عام 2020. وبصفة عامة، يشير انخفاض الحصة الإجمالية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في أقل البلدان نمواً (من 70,8 في المائة في عام 2018 إلى 64,6 في المائة في عام 2019) إلى أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى أخذت في الازدياد في تلك البلدان.

الشكل الثالث

### القطاعات الاقتصادية، القيمة المضافة

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

### البنية التحتية

13 - ارتفعت نسبة الوصول إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً من نحو 5 في المائة في عام 2011 إلى 19 في المائة في عام 2019. وفي البلدان المتقدمة النمو، استخدم 87 في المائة من الأفراد الإنترنت في عام 2019. وتتجم هذه الهوة عن انخفاض التغطية بشبكة الإنترنت، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، وتكلفة استخدام الإنترنت، والافتقار إلى المحتوى المحلي، وعدم كفاية المهارات ذات الصلة في أقل البلدان نمواً. وفي عام 2019، كانت نسبة 14 في المائة فقط من النساء في أقل البلدان نمواً تستخدم الإنترنت، مقارنة بنسبة 25 في المائة من الرجال. وقد أكدت جائحة كوفيد-19 أن الوصول إلى الإنترنت يعد خدمة عامة أساسية. وخلال فترة الإغلاق الشامل، واجه العديد من أقل البلدان نمواً صعوبة في استخدام المرافق المتاحة على الإنترنت لأغراض التعلم والعمل عن بعد، وذلك أساساً بسبب انخفاض جودة خدمات النطاق العريض. وبغية بناء مجتمعات قادرة على التكيف في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، يجب تعزيز الوصول الرقمي والربط بالشبكات ذات النطاق العريض في أقل البلدان نمواً. وتعد الرقمنة أحد العوامل التي

تمكن من المشاركة في سلاسل القيمة. وعلى سبيل المثال، أنشأ عدد من أقل البلدان نمواً منصات للتجارة الإلكترونية ساعدت على استقرار الطلب أثناء فترة الجائحة.

14 - وخلال فترة برنامج عمل اسطنبول، كانت حصة أقل البلدان نمواً ضئيلة من الشحن الجوي العالمي ونقل الركاب. واستأثرت إثيوبيا بنقل نحو 34 في المائة من جملة ركاب الرحلات الجوية في مجموعة أقل البلدان نمواً. وقد أثرت الجائحة سلبيًا على السفر الجوي بسبب عمليات الإغلاق وانخفاض الطلب. وحولت الخطوط الجوية الإثيوبية معظم عملياتها إلى الشحن، مستفيدة من تعيين أديس أبابا كمركز لتوزيع الإمدادات الطبية في جميع أنحاء أفريقيا. وعلى المدى الطويل، ستحتاج أقل البلدان نمواً إلى استثمار واسع النطاق لبناء وصيانة بنى تحتية قادرة على الصمود واعتماد تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك من خلال زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

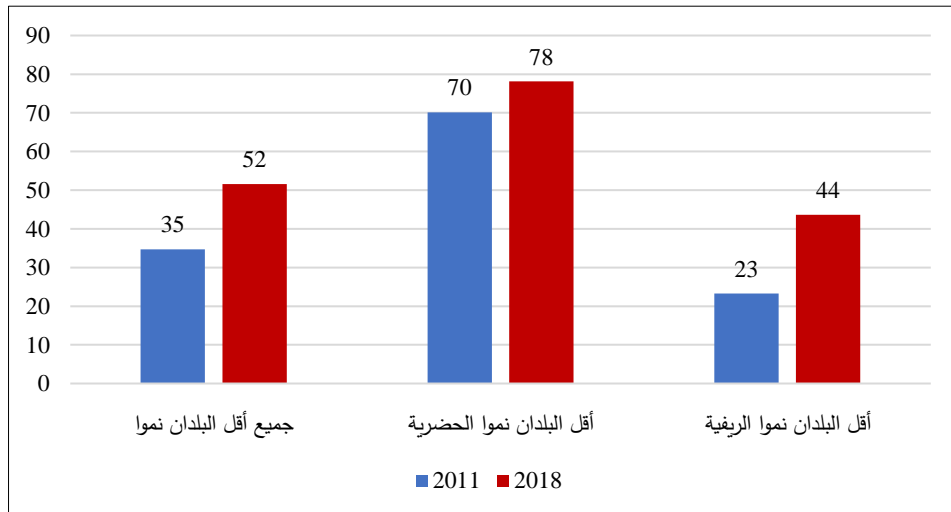
### الطاقة

15 - زاد الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة، من 35 في المائة في عام 2011 إلى 52 في المائة في عام 2018. ومع ذلك، ما زالت أوجه التفاوت قائمة فيما بين البلدان، وبين المناطق الريفية والحضرية (انظر الشكل الرابع). ولم تتمكن الأسر المعيشية التي لا تتوافر لها الكهرباء من المشاركة رقمياً في أثناء فترة الجائحة. ومن الضروري الاستثمار على نطاق واسع للتعجيل بسد فجوة الطاقة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، ووقود الطهي النظيف، والكهرباء، واستخدام الابتكار المالي الممكن رقمياً مثل نماذج الأعمال التي تتطوّر على دفع النفقات عند تكبدها. وتوجد روابط شاملة لعدة قطاعات بين الطاقة المستدامة وأولويات التنمية الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين. وغالباً ما تكون المرأة هي المدبرة الرئيسية للطاقة المنزلية، ولكن البنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة والمستدامة للطاقة تصل عادةً إلى النساء والفتيات في نهاية قائمة المستفيدين.

الشكل الرابع

الحصول على الكهرباء

(بالنسبة المئوية)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

## العلم والتكنولوجيا والابتكار

16 - قد تزايد أهمية تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرك لنمو الإنتاجية في عصر تحسن الرقمنة. وقد تجلّى تأثير العلم والتكنولوجيا والابتكار في أثناء الجائحة من خلال جملة أمور منها الوقاية والعلاج، وطرق التعلم الجديدة والمبتكرة، وتزايد أهمية التمويل الرقمي. بيد أنه، حتى قبل ظهور الجائحة، كانت أقل البلدان نمواً تواجه حالات تأخر كبيرة في المؤشرات الرئيسية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وكانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 0,6 في المائة أو أقل بين عامي 2011 و 2017، مقارنة بنحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي هو أكبر بكثير، في البلدان المتقدمة النمو. ولم يودع مواطنو أقل البلدان نمواً، بمن فيهم المقيمون وغير المقيمين، سوى 1 536 براءة اختراع في عام 2018، بزيادة عن العدد البالغ 960 براءة اختراع في عام 2011. وكحصة من براءات الاختراع على الصعيد العالمي، فإن العدد يكاد يكون صفراً. ولم تنشر أقل البلدان نمواً سوى 11 مقالة في الدوريات لكل مليون شخص في عام 2018، مما يمثل زيادة ضئيلة عن العدد الذي بلغ 6 مقالات في عام 2011. وخلال مرحلة التعافي من الجائحة، ستكون هناك حاجة إلى استجابة منسقة متعددة الأطراف للمساعدة على الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعالجة حالات فشل الأسواق التي تحول دون قيام أقل البلدان نمواً بتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويقع على عاتق مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً دور هام في النهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن سد الفجوة الرقمية والمساهمة في التصدي لكوفيد-19 والتعافي منها.

## تنمية القطاع الخاص

17 - ظلت تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً تعاني من قيود تتصل بإمكانية الحصول على التمويل، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومحدودية الإمدادات وارتفاع تكاليف الطاقة، والثغرات في المهارات، ومحدودية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبغية دعم إسهام الأعمال التجارية الخاصة في التنمية الاقتصادية والعمالة، ينبغي أن تهيئ السياسات العامة بيئة مؤاتية لزيادة الأعمال والاستثمار. وقد شرع العديد من أقل البلدان نمواً في إصلاحات عديدة لتيسير أداء الشركات أعمالها. وفي عام 2018، سُجِّلت 162 763 منشأة جديدة في 31 من أقل البلدان نمواً. ومنذ ظهور الجائحة، ظلت الأعمال التجارية الصغيرة في أقل البلدان نمواً تواجه تخفيضات كبيرة في القدرة التجارية وانخفاضاً في الإيرادات، وهو ما نجم جزئياً عن انقطاع سلسلة الإمدادات وانخفاض الطلب في السوق.

## باء - الزراعة

18 - على الرغم من أن القطاع الزراعي يعمل فيه أكثر من نصف سكان أقل البلدان نمواً، وهو المصدر الرئيسي للدخل في المناطق الريفية، فقد حدث انخفاض ملحوظ في نسبة السكان العاملين في الزراعة. وفي عام 2019، كان 55 في المائة من السكان يعملون في الزراعة، بانخفاض عن نسبة 60,4 في المائة في عام 2011. وما زال الجوع وسوء التغذية يشكلان تحدياً للعديد من أقل البلدان نمواً. وفي عام 2019، كان 51,5 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بزيادة عن نسبة 45,7 في المائة في عام 2014 وقرباً ضعف المتوسط العالمي البالغ 25,9 في المائة في عام 2019. وقد زاد معدل انعدام الأمن الغذائي الحاد من 17,6 في المائة في عام 2011 إلى 20 في المائة في عام 2019. وبلغ عدد الأشخاص غير القادرين على توفير احتياجاتهم الغذائية في أقل البلدان نمواً 241,5 مليون شخص في عام 2019.



19 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع هذه الاتجاهات المثيرة للقلق في أقل البلدان نمواً. وترتب على محدودية التنقل والإغلاق الشامل، والخسائر في الأغذية نتيجة لإغلاق الأسواق، ومحدودية توافر المدخلات الوسيطة، وغير ذلك من الاختلالات في القطاع الزراعي، عواقب بعيدة المدى. وقبل ظهور الجائحة، كان عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية في أقل البلدان نمواً في ازدياد بالفعل. وقد تؤدي الصدمات القصيرة الأجل الناجمة عن حالات تفشي كوفيد-19 إلى مشاكل عميقة طويلة الأمد تزيد من تفاقم التحديات التي تواجه تحسين الأمن الغذائي وتزيد من ضعف الفئات الاجتماعية والنظم الغذائية الأوسع نطاقاً. وأشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن الجائحة ربما دفعت 100 مليون شخص إضافي على الأقل إلى الجوع المزمن على مستوى العالم في عام 2020.

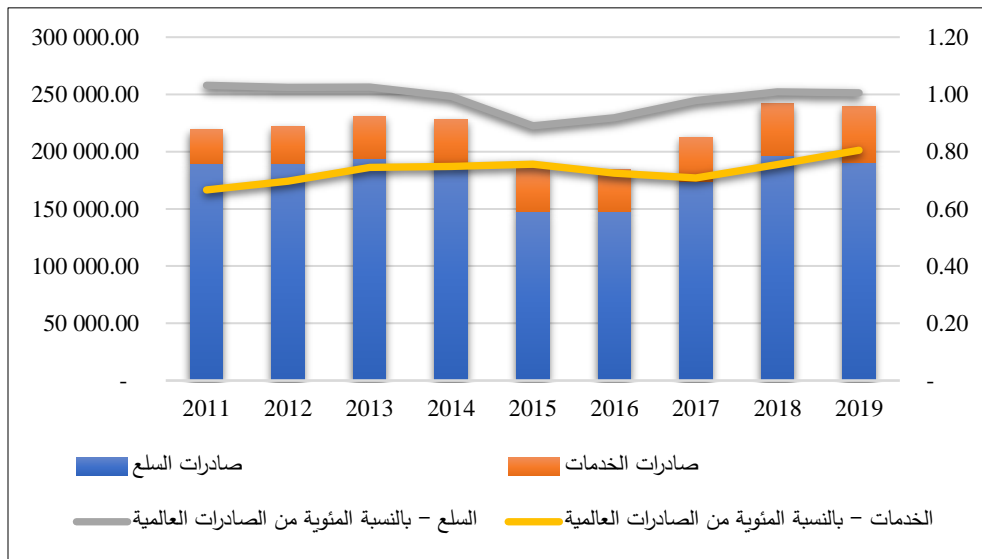
## جيم - التجارة

20 - يعترف برنامج عمل اسطنبول بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه التجارة في التنمية الاقتصادية المستدامة لأقل البلدان نمواً. غير أن مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية ظلت هامشية، رغم توافر نطاق واسع لوصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ولم يتحقق هدف مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية. وبدلاً من ذلك، ظلت حصتها في صادرات السلع العالمية تحوم حول نسبة 1 في المائة منذ عام 2011، وتدهورت بسبب الظروف غير المؤاتية في سوق السلع الأساسية إلى 0,89 في المائة في عام 2015 قبل أن تنتعش لتبلغ 1,01 في المائة في عام 2019 (انظر الشكل الخامس). وقد تسببت الجائحة في حدوث صدمة سلبية كبيرة أخرى للصادرات من أقل البلدان نمواً.

الشكل الخامس

### صادرات أقل البلدان نمواً من السلع والخدمات التجارية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

21 - وظلت بضعة بلدان تهيمن على صادرات أقل البلدان نمواً، حيث استأثرت البلدان المصدرة الخمسة الأوائل (أنغولا وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار وزامبيا) بأكثر من 60 في المائة من جميع صادرات السلع من أقل البلدان نمواً في عام 2019. وما زالت المزايا النسبية للتكاليف والمزايا الجغرافية التي توفر روابط أفضل بسلاسل القيمة العالمية تؤدي دوراً حاسماً في زيادة الصادرات، ولا سيما بين أقل البلدان نمواً في آسيا، في حين اعتمدت أقل البلدان نمواً في أفريقيا اعتماداً كبيراً على مواردها الطبيعية الوفيرة.

22 - وتضاعفت صادرات الخدمات تقريباً بين عامي 2011 و 2019، لكن تركيزها ظل منصباً على قطاعي النقل والسفر التقليديين. وشهدت الخدمات التجارية الأخرى، بما في ذلك الخدمات المالية والتجارية والرقمية، انخفاضاً في حصتها. وتستأثر خمسة بلدان (إثيوبيا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا وميانمار) بنحو نصف جميع صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً.

23 - وقد أدى التقدم المحدود المحرز في بناء القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات في عدد من أقل البلدان نمواً إلى ارتفاع مستويات الضعف أمام تقلب أسعار السلع الأساسية، وأمام صدمات خارجية أخرى. وحتى قبل تسجيل أي حالات إصابة بكوفيد-19، تأثرت أقل البلدان نمواً تأثراً شديداً بتعطل حركة النقل والتجارة العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وتظهر البيانات الواردة من 97 بلداً، تضم معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين لأقل البلدان نمواً، أن قيمة صادرات السلع من أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة 21 في المائة خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020 من سنة إلى أخرى. وانخفضت الصادرات من أكثر من ثلثي أقل البلدان نمواً، حيث شهدت بعض البلدان هبوطاً حاداً بصفة خاصة في الصادرات مقارنة بمتوسط المجموعة. وقد زادت الجائحة من تراجع أسعار النفط الذي حدث في عام 2019. وأثر انخفاض الطلب وتعطل الإمدادات، تأثيراً كبيراً على صادرات أقل البلدان نمواً، ولا سيما صادرات المنسوجات ومنتجات الملابس. وشهدت أقل البلدان نمواً التي تعتمد على عائدات السياحة توقف القطاع في النصف الثاني من عام 2020. ومن المرجح أن تعكس الجائحة اتجاه أي مكاسب تحققت وأن تجعل من الصعب على أقل البلدان نمواً أن تستثمر في القدرة الإنتاجية في ظل ضعف التمويل والحاح أولويات أخرى.

24 - وتشهد التجارة انتعاشاً حالياً، مدفوعاً أساساً بانتعاش اقتصادي في الصين وغيرها من اقتصاديات شرق آسيا. غير أن آفاق التجارة العالمية خيمت عليها عدة عوامل، منها استمرار انتشار الفيروس وسلالاته والسرعة التي يمكن بها نشر اللقاحات على نحو منصف في جميع أنحاء العالم. وقد أعطت أزمة كوفيد-19 دفعة للتحول العالمي إلى اقتصاد رقمي وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، مما يطرح بالتالي تحديات وفرصاً كبيرة على حد سواء. ويتعين على مقرري السياسات في أقل البلدان نمواً التصرف بسرعة في مواجهة هذه الاتجاهات الهيكلية، التي قد تحدد مستقبل التجارة العالمية تماماً. ومن أجل تسخير الفوائد المحتملة والتغلب على الفجوات الرقمية، ينبغي أن تدعم استراتيجيات السياسات التجارية الوطنية والإقليمية لأقل البلدان نمواً وتحفز الاستثمار العام والأجنبي في التكنولوجيا، وبناء الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والحد من الحواجز التجارية وتكاليف المعاملات، وتحسين تراكم رأس المال البشري، بغية تمكين أقل البلدان نمواً من أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة في مشهد تجاري عالمي دائم التغير.

## دال - السلع الأساسية

- 25 - في حين زادت حصة المنتجات المصنعة في صادرات أقل البلدان نمواً من 22 إلى 40 في المائة في الفترة 2011-2019، وذلك أساساً بسبب زيادة حصة منتجات الملابس، فإن غالبية اقتصادات أقل البلدان نمواً ظلت، مع ذلك، تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية للإنتاج والتجارة.
- 26 - ونتيجة لذلك، فإن اقتصادات أقل البلدان نمواً معرضة بشدة للصدمات، التي تولد عدم استقرار الاقتصاد الكلي ويحتمل أن تعمق أوجه عدم المساواة في الدخل. ولكي تصعد اقتصادات أقل البلدان نمواً على سلم التنمية الاقتصادية، فمن الأهمية بمكان أن تزيد قدراتها الإنتاجية، وتتوسع قاعدة صادراتها، وترفع مستوى قدراتها التكنولوجية، وتستثمر في زيادة القيمة المضافة.
- 27 - وقد انخفضت قيمة مؤشر تركّز المنتجات<sup>(6)</sup> في أقل البلدان نمواً كمجموعة إلى النصف من 0,42 في عام 2011 إلى 0,21 في عام 2019، وهو ما لا يزال أعلى بثلاث مرات مقارنة بالقيمة العالمية. وسجلت أنغولا وغينيا - بيساو أعلى قيمة لتركّز المنتجات في الصادرات، تلتها كيريباس وتشاد وتوفالو ومالي. غير أنه قد أحرز بعض التقدم الكبير. ومع مرور الوقت، ازدادت القدرات الإنتاجية في عدد من أقل البلدان نمواً، حيث تأكد أن السنغال وسيراليون وجيبوتي ونيبال لديها أكبر قدر من التنوع في هياكل الصادرات من بين أقل البلدان نمواً في عام 2019.

## هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

### التعليم والتدريب

- 28 - أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ومع ذلك، كان 16,2 في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في أقل البلدان نمواً خارج المدارس في عام 2019. وكانت الفتيات في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس بنسبة 17,89 في المائة في عام 2019، أي زهاء ضعف المتوسط العالمي البالغ 8,95 في المائة. ونظراً إلى أن التحديات أكبر في التعليم الثانوي والجامعي، فهناك شواغل بشأن القدرة على توفير المهارات اللازمة لتنمية القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً.
- 29 - وقد وجّه الأثر المذهل لجائحة كوفيد-19 على التعليم ضربة قاسية لأقل البلدان نمواً بشكل خاص. وتشكل محدودية الاتصال بشبكة الإنترنت وعدم إمكانية الوصول إلى البنى التحتية الملائمة للتعلم عن بعد عقبات خطيرة، وستؤثر سلباً على الفتيان والفتيات في أقل البلدان نمواً، مما يؤدي إلى زيادة خطر حدوث عجز كبير في تعليم من هم أكثر عرضة للخطر وإلحاق أضرار تستمر مدى الحياة.
- 30 - وكشفت الجائحة عن أوجه عدم المساواة القائمة لدى الفئات المهمشة أو الضعيفة من السكان. وقد كان الأطفال في أقل البلدان نمواً يعانون بالفعل من ارتفاع معدلات سوء التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية. وستكون السياسات والتدابير التي تعزز عودة الفتيات والفتيان إلى المدارس حاسمة في معالجة تأثير الجائحة.

(6) يقيّم مؤشر تركّز المنتجات مدى تركّز الصادرات والواردات من فرادى البلدان أو مجموعات من البلدان على عدد قليل من المنتجات أو توزيعها بطريقة أكثر تجانساً بين طائفة من المنتجات.

31 - ويتطلب بناء التعليم بشكل أفضل تدريب معلمين يُحظون بالتقدير ويُزودون بما يلزم من موارد وتدريب، والبنية التحتية الملائمة في المدارس وحولها، وإمكانية الوصول إلى الكهرباء والإنترنت في المدارس ومجتمعاتها المحلية.

### السكان والصحة الأولية

32 - تشير التقديرات إلى أن عدد سكان في أقل البلدان نمواً، وعددها 46 بلداً، قد زاد بنسبة 23,4 في المائة بين عامي 2011 و 2020، ومن المتوقع أن يتجاوز 1,8 بليون نسمة في عام 2030. وتشير التوقعات إلى أنه في الفترة بين عامي 2020 و 2030، ستكون هناك 343 مليون ولادة في أقل البلدان نمواً. ومن بين البلدان الأربعين التي لديها أعلى معدل خصوبة، كان 32 بلداً من أقل البلدان نمواً في عام 2020. وعلى الرغم من أن سكان أقل البلدان نمواً من الشباب في الغالب، فإن معدل نمو السكان سيتباطأ خلال السنوات العشرين المقبلة. وثمة تقديرات بأن يتغير عدد السكان فوق الستين من 59 مليون في عام 2020 إلى 178 مليون في عام 2050.

33 - وفي عام 2017، كان لدى أقل البلدان نمواً 0,27 طبيب لكل 1 000 شخص و 0,724 ممرض وقابلة لكل 1 000 شخص، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي.

34 - وتشير المعلومات المتاحة إلى أنه، على الرغم من أن بعض أقل البلدان نمواً قد شهد معدلات إصابة مرتفعة نسبياً وموجات ثانية مثيرة للجزع، فإن الأثر الصحي لجائحة كوفيد-19 كان أخف، في المتوسط، لدى أقل البلدان نمواً منه لدى البلدان النامية. ويعزى ذلك جزئياً إلى تدابير التصدي السياساتية الفعالة، التي نفذتها أقل البلدان نمواً على الرغم من مواردها المحدودة - بدءاً من إغلاق الحدود والمدارس، وحظر السفر والحجر الصحي الإلزامي، وحتى التباعد البدني، وارتداء الكمامات، والقيود على التجمعات الكبيرة.

### تنمية الشباب

35 - تشير التوقعات الديمغرافية الحالية إلى أنه، بحلول عام 2030، سيُولد واحد من كل خمسة من الشباب في العالم في أقل البلدان نمواً. وقد تضرر الشباب في أقل البلدان نمواً على نحو غير متناسب من فقدان الوظائف بسبب جائحة كوفيد-19. وسيلزم بذل جهود كبيرة للتعافي من الجائحة ووضع أقل البلدان نمواً على مسار التنمية المستدامة من خلال إعمال حق الشباب في التنمية، وذلك بتحسين فرص التعليم والعمالة. وفي هذا الصدد، يجب أن يُزود الشباب بالمهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال وأن تُيسر لهم المشاركة في تصميم السياسات ذات الصلة وتنفيذها.

### المأوى والمياه والصرف الصحي

36 - إن حق الإنسان في الماء يجيز لكل فرد الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً وميسورة مالياً لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية. وقد انخفض متوسط نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من 65,7 في المائة في عام 2009 إلى 58,89 في المائة في عام 2018، على الرغم من أن عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة قد ارتفع من 132 مليون نسمة إلى 199 مليون نسمة. وتتطوي الظروف في الأحياء الفقيرة على مخاطر كبيرة بشكل خاص، بسبب الاكتظاظ، ومحدودية فرص الحصول على المياه والصرف الصحي،

وسوء نظم الرعاية الصحية، والافتقار إلى الخدمات الأساسية الأخرى. وقد حدثت زيادة سريعة في الإصابات بوباء الإيبولا في غرب أفريقيا بين عامي 2014 و 2016 وكانت ناجمة عن اكتظاظ الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. ولا تعد تدابير الاحتواء داخل المباني خياراً بالنسبة للسكان الذين يعملون بقدر كبير في القطاع غير الرسمي. وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، فلا تزال فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية منخفضة جداً في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في المناطق الريفية. وقد اكتسب ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي أهمية كجانب أساسي للتصدي لجائحة كوفيد-19، وذلك بوسائل تشمل محطات غسل اليدين في المراكز المجتمعية والمدارس والأسواق وغيرها من الأماكن العامة.

### المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

37 - كانت نسبة الفتيات في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس 17,89 في المائة في عام 2019، أي زهاء ضعف المتوسط العالمي البالغ 8,95 في المائة (انظر الشكل السادس). وكان الوضع أسوأ بكثير في التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبة الفتيات في سن التعليم الثانوي خارج المدارس 33,97 في المائة في عام 2019، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 15,34 في المائة. وقد تضررت أكثر من 110 ملايين فتاة من إغلاق المدارس في أقل البلدان نمواً. وتبين عدة دراسات أن إغلاق المدارس قد يُقاوم ضعف الفتيات، وأنه قد أدى إلى زيادة في معدلات الحمل.

38 - وتُدرّ متوسط نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة في أقل البلدان نمواً واللاتي تُلبى احتياجاتهن في مجال تنظيم الأسرة بتوفير وسائل منع الحمل الحديثة بـ 58,7 في المائة فقط في عام 2020. وفي 34 من أقل البلدان نمواً التي أُتيحت بيانات عنها، تعرضت 24,3 في المائة من النساء والفتيات اللاتي تبلغ سنهن 15 سنة فما فوق للعنف في عام 2019.

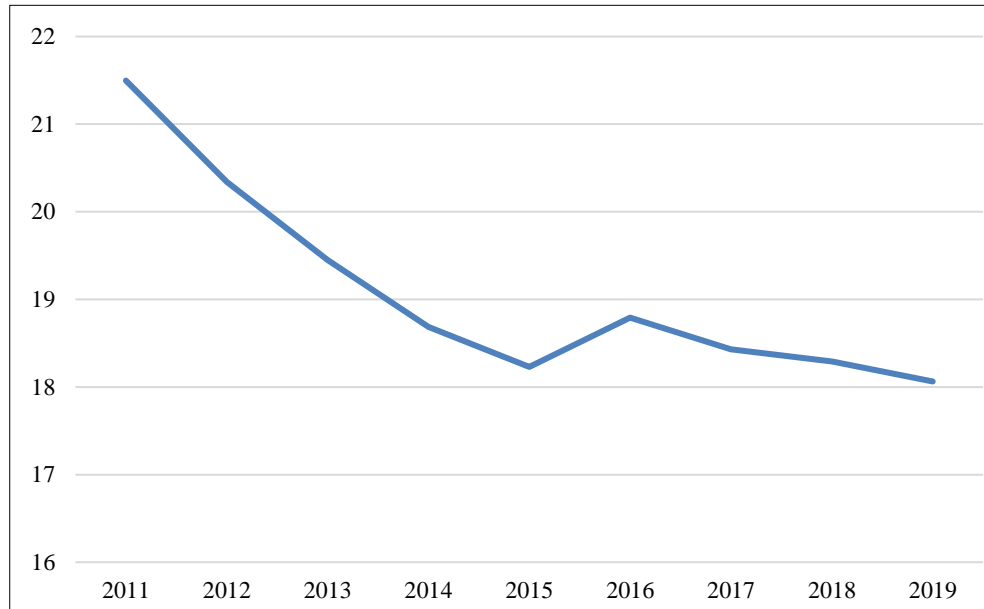
39 - وبلغ معدل خصوبة المراهقات 92,75 لكل 1 000 امرأة في أقل البلدان نمواً في عام 2018، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 42,04. كما أن محدودية الوصول إلى العاملين الصحيين المهرة أثناء الولادة تزيد من احتمال تعرض الأمهات الشابات للمضاعفات المتصلة بالحمل، من قبيل الولادة المتعسرة والارتجاج، مما يزيد من خطر وفاتهن. وفي عام 2016، لم يُجر العاملون الصحيون المهرة سوى نسبة 59,1 في المائة من الولادات في أقل البلدان نمواً. ولا تزال وفيات الأمهات مرتفعة في أقل البلدان نمواً، حيث بلغ عددها 415 وفاة لكل 100 000 مولود حي.

40 - وقد كان للجائحة أثر سلبي خاص على النساء، حيث إنهن أكثر تعرضاً لقطاعات الخدمات الاقتصادية التي تضررت بشدة، وللافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وهو سمة معتادة في القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، يعمل نحو نصف النساء العاملات في بنغلاديش في صناعة النسيج أو الملابس غير الرسمية. ومن الأرجح أن تكون النساء عاملات في الخطوط الأمامية في مجالي الصحة والرعاية الاجتماعية، ويزيد الفيروس بقدر كبير من عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويعيق تحويل الأموال إلى تدابير التصدي للجائحة إمكانية حصول المرأة على الصحة الجنسية والإنجابية، وقد تزايدت التقارير عن العنف العائلي ضد المرأة في جميع أنحاء العالم.

الشكل السادس

الفتيات خارج المدارس الابتدائية في أقل البلدان نمواً (2011-2019)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

### الحماية الاجتماعية

41 - لقد تقامت خسارة الدخل الناجمة عن تدابير الإغلاق بسبب مخططات الحماية الاجتماعية المقيدة للغاية. ويحد الحيز المالي المحدود من قدرة أقل البلدان نمواً على حماية السكان الضعفاء من الوقوع في براثن الفقر. وتتجم عن وجود عدد كبير من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تحديات إضافية لأي عملية توعية من خلال نظم الحماية الاجتماعية.

42 - وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أنشأ معظم أقل البلدان نمواً شكلاً من أشكال الدعم للأسر المعيشية، وإن كان محدوداً، لمواجهة الآثار الاجتماعية للجائحة، وذلك مثلاً من خلال توسيع نطاق التحويلات النقدية، بأساليب تشمل استخدام الصيرفة المتنقلة، وتوزيع الأغذية.

### واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى

#### الصددمات والآثار الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

43 - كان للصددمات المتعددة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19 تأثير غير متناسب على أقل البلدان نمواً، حيث خفضت قيمة التجارة في أقل البلدان نمواً، خاصة تلك التي تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية (انظر الفرع دال)، وقلّصت الحيز المالي. وقد تضخمت مواطن الضعف الحالية المرتبطة بالديون، مع تزايد خطر التخلف عن السداد في عدة بلدان (انظر الفرع زاي). وفي الوقت نفسه، أصبحت آثار تغير المناخ أشد حدة، مما زاد من الدين العام وتحويل التمويل عن أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 المستمرة إلى الضغط على الموارد العامة لدى أقل البلدان نمواً

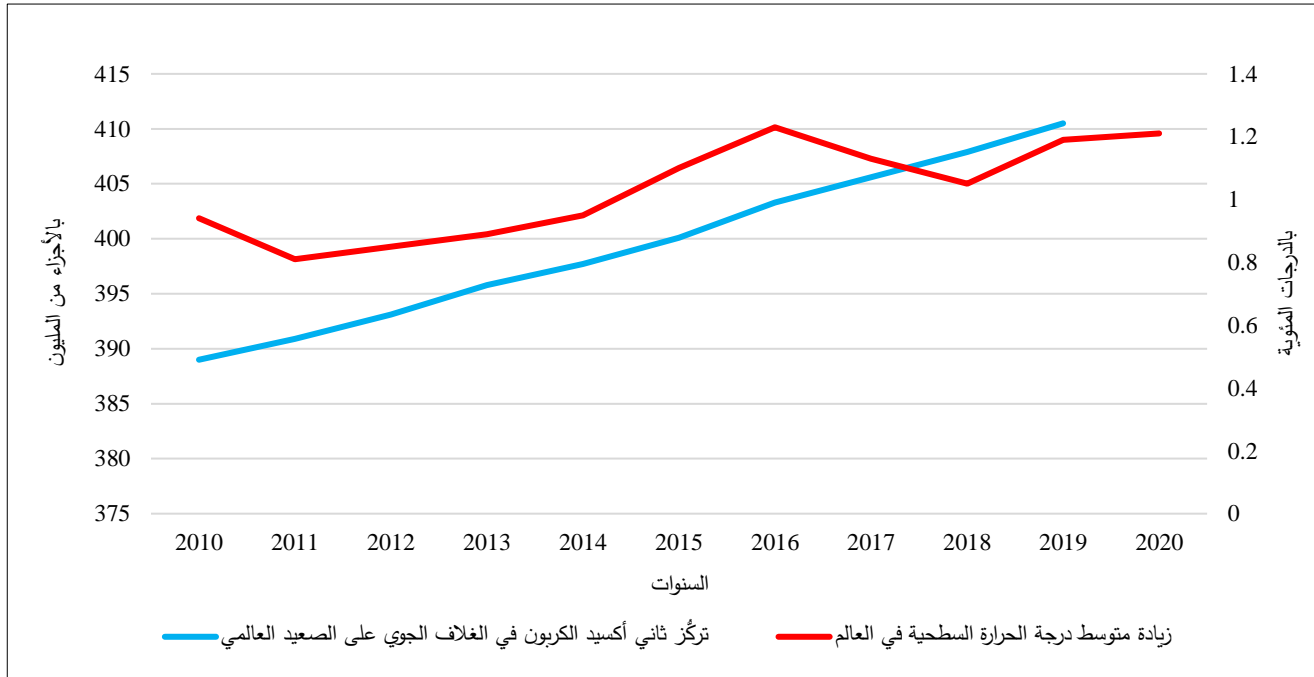
وكذلك لدى شركائها في التنمية، مما حوّل الموارد بعيداً عن الإجراءات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة بغية تلبية الاستجابة لاحتياجات الطوارئ الصحية. ويجب أن تستفيد جهود التعافي من كوفيد-19 استفادة كاملة من الفرص المتاحة. ويمكن أن تسهم مجموعات الحوافز، إذا ما صمّمت تصميمًا جيدًا وموّلت تمويلًا كافيًا، في رسم مسار يحقق المزيد من القدرة على التكيف مع تغير المناخ ومن خفض الانبعاثات.

### تغير المناخ والاستدامة البيئية

44 - كان العقد الماضي الأكثر دفئًا على الإطلاق، وكانت السنوات الست الأكثر دفئًا جميعها بعد عام 2015، حيث كانت الأعوام 2016 و 2019 و 2020 هي السنوات الثلاث الأعلى حرارة (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على الصعيد العالمي ومتوسط درجة الحرارة السطحية في العالم بما يتجاوز مستويات ما قبل الحقبة الصناعية (2010-2020)



المصدر: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

45 - ويُعترف عالمياً بأن أقل البلدان نمواً تعد من بين أكثر البلدان تعرضاً للآثار الضارة لتغير المناخ. وعلى مدى العقد الماضي، بذلت أقل البلدان نمواً جهوداً جديرة بالإشادة لمعالجة التكيف مع تغير المناخ. وقد أعدت جميع أقل البلدان نمواً برامج عمل وطنية للتكيف، تتضمن تدخلات ذات أولوية لصالح المجتمعات المحلية والنظم المحلية بغية التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وتنشط أقل البلدان نمواً في تنفيذ تدابير عاجلة وفورية محددة في برامج عملها الوطنية بتمويل من صندوق أقل البلدان نمواً. وفي الفترة ما بين عام 2001، عندما أنشئ الصندوق، وأيار/مايو 2020، تمكن 50 من أقل البلدان نمواً المدرجة حالياً في القائمة والتي رفعت منها من الحصول على 1,8 بليون دولار لصالح 380 مشروعاً. بيد أن الطلب على

الأموال لا يزال يتجاوز الأموال المتاحة للموافقة على طلبات جديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان صندوق التكيف المنشأ بموجب بروتوكول كيوتو قد وافق على ما مجموعه 30 مشروعاً لأقل البلدان نمواً بقيمة 205 ملايين دولار، فضلاً عن منح تأهب لـ 16 من أقل البلدان نمواً بقيمة 844 245 دولاراً.

46 - وحتى كانون الثاني/يناير 2021، أُتيح مبلغ متراكم إجماليه 971 مليون دولار من الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية لصالح مشاريع وطنية متعلقة بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، وهو ما يعادل 14,51 في المائة من مجموع التمويل المقدم من الصندوق الاستئماني منذ إنشائه.

47 - وقد تلقى الصندوق الأخضر للمناخ، الذي حصل على تعهدات بقيمة 10,3 بلايين دولار خلال تعبئة الموارد الأولية التي قام بها في عام 2014، حتى الآن تعهدات من المانحين تزيد على 10 بلايين دولار لتجديد موارده لأول مرة، مما يجعله أكبر صندوق مكرّس للمناخ. وبلغ مجموع التمويل لأقل البلدان نمواً 2,1 بليون دولار، أو 37 في المائة من حافظة الصندوق العالمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كانت جميع أقل البلدان نمواً قد اضطلعت بأنشطة تتعلق بوضع خطط تكيف وطنية وتنفيذها. وقدم ما مجموعه 32 من أقل البلدان نمواً مقترحات إلى برنامج الصندوق المتعلق بالاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية، وتمت الموافقة على 22 منها. وقد أنجزت 5 من أقل البلدان نمواً خططها الوطنية الأولى للتكيف. غير أن التمويل الذي تتلقاه أقل البلدان نمواً لمواجهة تغير المناخ يقل كثيراً عن الاحتياجات المقدرة<sup>(7)</sup>.

#### الحد من مخاطر الكوارث

48 - تؤكد الأثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ الحاجة الملحة إلى اتباع نهج يسترشد بمخاطر الكوارث إزاء الحد من الفقر، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وتوضّح البيانات التي أُبلغت عنها أقل البلدان نمواً في عام 2019 إلى مرصد إطار سندي أن أقل البلدان نمواً تتكبد بسبب الكوارث خسائر بشرية واقتصادية كبيرة على نحو غير متناسب.

49 - وخلال فترة برنامج عمل اسطنبول، ولا سيما منذ اعتماد إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في عام 2015، أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً في جمع ما يلزم من بيانات عن خسائر الكوارث ومخاطرها لاتخاذ قرارات واعية بالمخاطر، حيث قدم 15 بلداً من أقل البلدان نمواً تقارير عن طريق مرصد إطار سندي على الإنترنت حتى نهاية عام 2019. وفي آب/أغسطس 2020، أفاد 21 من أقل البلدان نمواً بأن لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للهدف (هـ) في إطار سيندي. غير أن معظم تلك الاستراتيجيات لم تكن متوائمة مع إطار سندي، لأنها افتقرت إلى نهج متعدد المخاطر مع عدم التركيز على التأهب للكوارث والتصدي لها.

50 - ولا يزال تمويل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث يمثل تحدياً كبيراً لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يلتزم الشركاء في التنمية بتعاون دولي مستدام ويمكن التنبؤ به مع أقل البلدان نمواً من أجل الحد من مخاطر الكوارث على مدى العقد المُقبل وما بعده. وتنتج جهود التعافي من كوفيد-19 فرصاً كبيرة للحد من المخاطر بشكل هادف ولبناء القدرة على الصمود للأجيال الحالية والمقبلة. وستستفيد أقل البلدان

(7) في التقرير المعنون "رؤية أقل البلدان نمواً لعام 2050: نحو مستقبل قادر على التكيف مع تغير المناخ"، تقدر تكاليف تنفيذ أولويات التكيف في مساهمات أقل البلدان نمواً المحددة وطنياً بمبلغ 40 بليون دولار سنوياً في الفترة بين عامي 2020 و 2030.



نمواً من إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في جميع السياسات العامة والاستثمارات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات. وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان تحقيق الاتساق بين تنفيذ إطار سندي وبرنامج العمل المقبل لأقل البلدان نمواً.

## زاي - تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية وبناء القدرات

### تعبئة الموارد المحلية

51 - خلال فترة برنامج عمل اسطنبول قبل جائحة كوفيد-19، زاد متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان ببطء شديد، من 13,3 في عام 2011 إلى 16,2 في عام 2018، مع معدلات تبلغ أقل من 10 في المائة في عدة بلدان من أقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن تؤدي آثار الجائحة إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية، ليس بالأرقام المطلقة فحسب، بل أيضاً بحسب نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم أقل البلدان نمواً، مع تضرر البلدان المصدرة للنفط والبلدان المعتمدة على السياحة تضرراً شديداً بصفة خاصة. وخفض العديد من حكومات أقل البلدان نمو الضرائب من أجل حفز الاقتصاد، وأصبح تحصيل الضرائب مادياً أكثر صعوبة خلال فترة الجائحة. وإلى جانب محدودية فرص الوصول إلى مصادر تمويل أخرى، أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الحيز المالي لأقل البلدان نمواً وقدرتها على تقديم الدعم لشعوبها واقتصاداتها.

### التعاون الإنمائي

52 - زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية بين عامي 2017 و 2018، لكنها انخفضت بعد ذلك بنسبة 6 في المائة في عام 2019. وانخفض متوسط حصة الدخل القومي الإجمالي المقدمة في شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية من 0,1 في المائة في عام 2011 إلى 0,09 في المائة في عام 2019، وهو ما يقل بكثير عن أهداف برنامج عمل اسطنبول التي تتراوح بين 0,15 و 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي - وفي عام 2019، لم تحقق سوى ستة بلدان مانحة - هي الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا - هدف برنامج العمل المتمثل في تخصيص 0,15 في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، مقارنة بعشرة بلدان مانحة في عام 2011.

53 - ورغم أن لجنة المساعدة الإنمائية أكدت من جديد، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، "المساهمة الهامة للمساعدة الإنمائية الرسمية في الأزمات الصحية والاقتصادية المباشرة والتنمية المستدامة الأطول أجلاً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً"، فإن هناك مؤشرات إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية قد انخفضت في عام 2020 وقد تستمر في الانخفاض بسبب انخفاض الدخل القومي الإجمالي في البلدان المانحة<sup>(8)</sup>. والصورة متباينة الدلالة فيما بين الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية، حيث زاد بعضها المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية وخفض البعض الآخر التزاماته. وقد زادت، في وقت مبكر من الجائحة

(8) Organisation for Economic Co-operation and Development, "DAC high level meeting communiqué 2020"

خصوصاً، التزامات الجهات المانحة المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن العديد من النداءات الموجهة لمعالجة آثار الجائحة تعاني من نقص كبير في التمويل.

54 - وإذا ما أوفت الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلة في توفير ما لا يقل عن 0,15 إلى 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، فإن ذلك سيزيد بدرجة كبيرة من توافر التمويل، على أن يكون أساساً في هيئة منح، دون أن يسفر عن ديون إضافية. وينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إضافة إلى زيادة مقدارها، أن تكون أيضاً متسقة مع الأولويات القطرية وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تدعم الجهات المقدمة للتمويل الإنمائي والاستثمارات الممولة المختلطة أقل البلدان نمواً في وضع طائفة من المشاريع المستدامة، وذلك مثلاً في مجال البنى التحتية المستدامة أو القادرة على التكيف مع تغير المناخ، التي تركز أيضاً على الحد من المخاطر لزيادة القدرة على الصمود.

### الديون الخارجية

55 - ارتفع رصيد ديون أقل البلدان نمواً من 198 بليون دولار في عام 2011 إلى 385 بليون دولار في عام 2019، مع زيادة حصة الجهات الدائنة من القطاع الخاص. وزاد إجمالي خدمة الدين من متوسط قدره 5 في المائة من صادرات السلع والخدمات إلى 13 في المائة خلال الفترة نفسها، بل إلى 18 في المائة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير 2021، صُنفت أربعة من أقل البلدان نمواً على أنها تعاني من ضائقة الديون (سان تومي وبرينسيبي، والسودان، والصومال، وموزامبيق)، في حين كان 16 بلداً من أقل البلدان نمواً معرضة بشدة لخطر ضائقة الديون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصبحت زامبيا أول بلد من أقل البلدان نمواً يتخلف عن سداد ديونه منذ بداية الجائحة.

56 - ونظراً للتحديات البالغة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بدأ المجتمع الدولي في تعليق مدفوعات الديون اعتباراً من نيسان/أبريل 2020. وقد أتاح صندوق النقد الدولي تخفيف خدمة الديون لـ 26 من أقل البلدان نمواً من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. وبحلول آذار/مارس 2021، كان 30 بلداً من أقل البلدان نمواً قد تقدم بطلب إلى مبادرة وقف خدمة الديون، التي أصبحت جميع أقل البلدان نمواً، التي تستوفي حالياً التزاماتها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مؤهلة للاستفادة منها، وهي مبادرة تسمح بتعليق خدمة الديون لأعضاء مجموعة العشرين ونادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. غير أن المبادرة تتطوي على عدة قيود، فهي لا تخفف الديون، بل تؤجل خدمة الدين فحسب؛ ولا تشمل الجهات الدائنة من القطاع الخاص. ويمكن الاستفادة من الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين من أجل تحسين هيكل الدين الدولي، لأنه يتطلب تعاون مختلف الدائنين من القطاعين الرسمي والخاص. وفي آذار/مارس 2021، كانت إثيوبيا وتشاد وزامبيا قد طلبت إعادة هيكلة ديونها من خلال الإطار المشترك، مما يتطلب إجراء مفاوضات معقدة بشأن كل حالة على حدة.

### الاستثمار الأجنبي المباشر

57 - كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً قد سارت بالفعل في اتجاه آخذ في الانخفاض منذ عام 2015، مع ارتفاع بسيط في عام 2018. وفي عام 2019، انخفض الاستثمار الأجنبي

المباشر بنسبة 6 في المائة (إلى 21 بليون دولار، أو 1,4 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي)، مدفوعاً بتقلص التدفقات إلى أقل البلدان نمواً في آسيا. وأبلغ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن انخفاض بنسبة 42 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و 12 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية في عام 2020. وقد انخفضت ثقة المستثمرين بسبب صدمات العرض والطلب، مما أدى إلى تأخير العديد من مشاريع الاستثمار في الاقتصادات الناشئة وأدى إلى انخفاض نشاط عمليات الدمج والتملك عبر الحدود. وتعد توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً لعام 2021 وما بعده ضعيفة للغاية وغير مؤكدة، ولا سيما بالنسبة للقطاعات التي يتوقع أن تنجم فيها عن جائحة كوفيد-19 آثار طويلة الأجل، مثل النقل والسياحة. وقد اتخذت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً خطوات لتيسير الاستثمار رغم أزمة كوفيد-19، مثل التعجيل بإجراءات الموافقة، وزيادة استخدام الأدوات الإلكترونية، وخفض الرسوم، وتجديد التصاريح تلقائياً.

### التحويلات المالية

58 - شهدت تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً زيادة سريعة نسبياً، حيث ارتفعت من 28,2 بليون دولار في عام 2011 إلى 52,1 بليون دولار في عام 2019، وهو ما يعادل نحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً قد انخفضت بنسبة 2 في المائة في المتوسط في الفترة بين عامي 2019 و 2020، بسبب فقدان الوظائف، لا سيما في قطاعات الخدمات الأكثر اعتماداً على العمال المهاجرين، وهو انخفاض أقل مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى. غير أن عدداً من أقل البلدان نمواً التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية شهدت انخفاضاً أكبر بكثير، وذلك، على سبيل المثال، بنسبة تصل إلى 27 في المائة في موزمبيق. ومن المتوقع أن يطول أمد هذا الانخفاض حتى عام 2021 وما بعده. وعودة المهاجرين، الذين جلبوا مدخراتهم معهم، تمثل جزئياً سبباً لهذا الانخفاض الذي كان أقل من المتوقع، ولكنها ستسهم في إطالة أمده.

59 - وتستخدم خدمات الهاتف المحمول بصورة متزايدة لإرسال التحويلات المالية بسبب إغلاق المواقع المادية، وقد أسهمت في خفض التكاليف. كما ألغى بعض مقدمي خدمات التحويلات المالية ما يتقاضونه من رسوم.

### حاء - الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات

60 - يتضمن برنامج عمل اسطنبول دعوات لاتخاذ إجراءات لتعزيز الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمشاركة الديمقراطية؛ ومنع الفساد؛ وتعزيز القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. وقد صدق جميع البلدان الأقل نمواً، عدا بلدين، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو انضم إليها، حتى عام 2020.

61 - ووفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، أحرزت بعض أقل البلدان نمواً تقدماً في العقد الماضي، ولكن التقدم العام قد أبطأ، لا سيما لدى عدة بلدان تشهد نزاعات مستمرة. وفي عام 2018، كان 33 مليون شخص من أقل البلدان نمواً من المرشدين قسراً، بزيادة عن العدد البالغ 16,8 مليون شخص في عام 2011، وهي مشكلة متزايدة في بعض أقل البلدان نمواً، مما يشكل عائقاً أمام تقييمات الحوكمة.

62 - ووفقاً لبيانات واردة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى الرغم من نقص تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية في أقل البلدان نمواً، فإن بعض البلدان قد أحرز تقدماً بارزاً نحو تعزيز مشاركة المرأة في البرلمانات في عام 2019، بما في ذلك رواندا (61 في المائة من المقاعد البرلمانية تشغلها النساء)، والسنغال (42 في المائة)، وموزامبيق (40 في المائة)، وإثيوبيا (39 في المائة)، وكذلك نيبال حيث تشغل النساء حوالي 40 في المائة من جميع المناصب الانتخابية على المستويات المحلية والإقليمية والاتحادية.

63 - وارتفع متوسط مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتقديم الخدمات العامة في أقل البلدان نمواً من 0,23 في عام 2010 إلى 0,34 في عام 2020، ولكنه لا يزال أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0,6. والتقدم واضح، على سبيل المثال، في البلدان الآسيوية الأقل نمواً، وهي بوتان وبنغلاديش وكمبوديا، التي انتقلت إلى المجموعة بمؤشر مرتفع تجاوز 0,5 في عام 2020، حيث عملت على تطوير مبادرات الحكومة الإلكترونية لتحسين الكفاءة والقرارات في مجال تقديم الخدمات العامة. وتقدم أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا خدمات عبر الإنترنت بمستويات أعلى من المتوسط، مقترنة باستراتيجيات حكومية رقمية شاملة تتماشى مع السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

64 - ووفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن أقل البلدان نمواً لديها فجوة رقمية جنسانية، حيث لم تستخدم الإنترنت سوى 13,9 في المائة من النساء في عام 2019، مقارنة بنسبة 24,4 في المائة من الرجال في أقل البلدان نمواً، و 86 في المائة من النساء و 87,5 في المائة من الرجال في البلدان المتقدمة النمو. ومما يثير القلق أن هذا الخلل الجنساني في استخدام الإنترنت قد اتسع منذ عام 2013.

65 - ويفتقر العديد من أقل البلدان نمواً إلى البيانات اللازمة لقياس وتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وارتفع متوسط مؤشر القدرة الإحصائية من 56,4 في عام 2011 إلى 58,0 في عام 2019، لكنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 64. وقد بينت جائحة كوفيد-19 بجلاء أهمية البيانات الموثوقة في صنع السياسات. ويلزم توفير بيانات مفصلة لفهم الآثار المختلفة للجائحة ومعالجة آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة.

66 - وقد فرضت جائحة كوفيد-19 تحديات على جميع البلدان، في حين أن البلدان ذات نظم الحكم الهشة قد تعرضت لمزيد من المشاق. وأدت إجراءات الإغلاق وتدابير التباعد البدني إلى تعقيد تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني في العمليات البرلمانية وغيرها من العمليات السياسية، وتأجيل الانتخابات السياسية وتعطيل تقديم الخدمات العامة.

### ثالثاً - حالة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس بأقل البلدان نمواً

67 - لقد أحرز تقدم كبير في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس لأقل البلدان نمواً، الذي أعيدت جدولته من آذار/مارس 2021 إلى الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، بسبب جائحة كوفيد-19، وسيُعقد في الدوحة.

68 - وقد اضطلعت جميع أقل البلدان نمواً بأعمال تحضيرية واسعة النطاق على المستوى القطري، حيث أجزت تقييمات لما أحرز من تقدم وما ووجه من عقبات وقيود في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وحددت

الأولويات لبرنامج العمل العشري المقبل. وأعد مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تحليلاً شاملاً للتقارير الوطنية عن الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول<sup>(9)</sup>.

69 - وفي الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المعقودة في 8 شباط/فبراير 2021، انتخبت اللجنة مكتبها، واعتمدت جدول أعمالها، واتفقت على المسائل التنظيمية، وناقشت الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر. وأبرزت الدول الأعضاء أيضاً أهمية معالجة الأعمال غير المنجزة في برنامج عمل اسطنبول، والتصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل. وتم التركيز على التحدي المتزايد لتغير المناخ، وأزمة الديون، ودعم البلدان التي تُرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، والوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، والحاجة إلى بناء القدرة على التكيف مع المستويات المتعددة للضعف التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والتي تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19.

70 - وفي الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الأفريقي المعقود في الفترة من 22 إلى 26 شباط/فبراير 2021، اعتمد وزراء من أقل البلدان الأفريقية نمواً وهائتي إعلاناً وزارياً<sup>(10)</sup>. وكانت جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والحوازج التجارية وضائقة الديون من بين بعض التحديات الرئيسية التي سُلط الضوء عليها. وأصدرت، في الإعلان، دعوات لتعزيز نظم الرعاية الصحية، وتعزيز البحث والتطوير، وتمكين النساء، وتوفير المزيد من آفاق الحياة الكريمة للأعداد التي تتزايد سريعاً من الشباب. كما وُجّهت دعوات إلى القيام فوراً بوضع حزمة حوافز عالمية لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19، وإلى الشركاء في التنمية لدعم أقل البلدان الأفريقية نمواً وهائتي في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

71 - وسيُعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في وقت لاحق من عام 2021. وإضافة إلى ذلك، يعترزم رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنظيم مناسبة خاصة مكرسة للأعمال التحضيرية للمؤتمر في 18 حزيران/يونيه 2021. وستتيح هذه المناسبات معلومات قيمة للعملية التحضيرية.

72 - وسيُعقد اجتماعاً للجنة التحضيرية في الفترتين من 24 إلى 28 أيار/مايو ومن 26 إلى 30 تموز/يوليه 2021. وتجري أيضاً الأعمال التحضيرية لكفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يشمل أعضاء البرلمانات والمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص. ويعكف مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، وشبكة حلول التنمية المستدامة على تنظيم مؤتمر أكاديمي، سيعقد في هلسنكي في أواخر آب/أغسطس 2021، بعنوان "منتدى المستقبل - تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً" دعماً للمؤتمر.

(9) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Lessons Learned: Implementing the Istanbul Programme of Action for Least Developed Countries for the Decade 2011–2020 – Preliminary Report*

(10) انظر [www.un.org/ldc5/regional-reviews](http://www.un.org/ldc5/regional-reviews)

73 - ونظم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خمسة اجتماعات أفرقة استشارية مشتركة بين الوكالات لتعبئة الدعم للمؤتمر من كيانات منظومة الأمم المتحدة، التي تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية من خلال تقييمات قطاعية يضطلع بها كل كيان في مجالات خبرته ومناقشات مكرسة يجربها داخل مجلس إدارته<sup>(11)</sup>.

74 - وما فتئت طائفة واسعة من وكالات الأمم المتحدة تعمل بنشاط لتحديد المسائل الرئيسية لجدول أعمال المؤتمر من خلال حلقات العمل والمناسبات والتقارير. وتشمل الأولويات المحددة تنشيط التحول الهيكلي، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتعزيز نظم الحماية الصحية والاجتماعية، ومعالجة أوجه عدم المساواة وإتاحة إمكانية الحصول على الطاقة للجميع، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، والحد من الفجوة الرقمية، وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع لتحقيق التنمية المستدامة، وتعبئة الموارد العالمية لصالح أقل البلدان نمواً، ومعالجة آثار الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لأقل البلدان نمواً، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم التأكيد على الحاجة إلى زيادة انخراط الشركاء في التنمية في أقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك حتى قبل تقشي جائحة كوفيد-19.

#### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

75 - يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً فرصة فريدة لصياغة حملة طموحة متعددة المستويات للتعافي من جائحة كوفيد-19، في الوقت الذي ترسم فيه أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية المسار صوب التنمية المستدامة للعقد المقبل. ويجب أن يكفل برنامج العمل الجديد عدم تخلف أقل البلدان نمواً عن ركب التعافي العالمي، وأن يُعوّض سريعاً ما فقد من أشواط في العقد الأخير من خطة عام 2030، وأن يقيم المجتمع الدولي شراكة متجددة وطموحة ومبتكرة وتطلعية لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في التقدم نحو عتبات الرفع من القائمة.

76 - وهناك حاجة إلى عدة شروط لكي تتعافى أقل البلدان نمواً من الجائحة، سواء في إطار برنامج العمل الجديد أو على نحو مستقل عنه. أولاً، سيكون من الأهمية بمكان ضمان الوصول العادل وفي الوقت المناسب إلى لقاحات كوفيد-19، بما في ذلك سد الثغرات التمويلية في مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وثانياً، سيطلب الانتعاش الاقتصادي المستدام في أقل البلدان نمواً أن تتخذ أقل البلدان نمواً تدابير لتعزيز الحيز المالي وتعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي في عكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وإعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً. وينبغي مواصلة تدابير الانتعاش مع أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل الجديد. وثالثاً، هناك حاجة ملحة إلى حل طويل الأجل لحالة الديون في أقل البلدان نمواً. وينبغي تمديد الوقف الاختياري لخدمة الديون من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لفترة أطول، كما ينبغي أن يشمل ذلك الدائنين من القطاع الخاص. وبالنسبة لعدد من أقل البلدان نمواً، ستكون هناك حاجة إلى إلغاء الديون لتجنب التخلف عن السداد، ويشكل الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون خارج نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين خطوة أولى في هذا الاتجاه. وينبغي أن يشمل هيكل إعادة هيكلة الديون طائفة

(11) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن العملية التحضيرية في الموقع [www.un.org/ldc5/preparatory-process](http://www.un.org/ldc5/preparatory-process)

واسعة من عناصر الصكوك الحكومية لمساعدة البلدان على إدارة الصدمات في المستقبل على نحو أفضل، سواء ارتبط ذلك بشروط التبادل التجاري أو الكوارث أو عوامل أخرى. كما أن إصدار وإعادة تخصيص واستخدام حقوق السحب الخاصة لدعم أقل البلدان نمواً من شأنه أن يسهم في التصدي الشامل لكوفيد-19 من خلال توفير سيولة إضافية بتكلفة منخفضة نسبياً يمكن تكييفها حسب الاحتياجات الفردية.

77 - ويمكن أيضاً استخلاص عدد من التوصيات العامة لبرنامج العمل المقبل من استعراض السنوات العشر لبرنامج عمل اسطنبول.

78 - أولاً، يجب أن يُنجز ما تبقى من أعمال برنامج عمل اسطنبول. وتبرز مسألتا وضع خريطة طريق للقضاء على الفقر المدقع ومعالجة الأمن الغذائي والجوع في أقل البلدان نمواً كأولويتين قصويتين. ورغم أن الزيادة في مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية المتوخاة في إطار برنامج العمل لم تتحقق عموماً، فإنه ينبغي بذل جهود متضافرة لتكرار الاستخدام الناجح لتدابير الدعم الدولية في مجال التجارة من جانب عدد من أقل البلدان نمواً. ويظل تنويع الصادرات وبناء القدرات الإنتاجية والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية أهدافاً رئيسية لبرنامج العمل الجديد.

79 - ويجب زيادة المكاسب التي تحققت في تعزيز التصنيع المستدام، وبناء بنية تحتية مادية قادرة على الصمود، وضمان الحصول على الطاقة المستدامة. وينبغي تكييف استراتيجيات تشجيع الاستثمار مع الفرص الجديدة للتنمية المستدامة خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك إعادة تحديد الأولويات واستهداف أنشطة الاستثمار والأعمال التجارية دعماً لأهداف التنمية المستدامة وجذب المستثمرين المؤثرين لتيسير الاستثمار الأخضر والرقمي.

80 - ولا يزال تركيز برنامج عمل اسطنبول على نظام حوكمة قوي، بما في ذلك بناء مؤسسات قوية، أمراً بالغ الأهمية. وقد أبرزت تجربة الجائحة كذلك أهمية أن تكون القيادات الحكومية ذات مصداقية ومشروعية وموثوقة بها، لا سيما خلال الأزمات الوطنية أو العالمية. ويعد نشر معلومات تستند على الحقائق والشفافية والنزاهة أمراً جوهرياً لخدمة الناس على نحو منصف، في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

81 - ثانياً، من أجل استكمال الاتفاقات الدولية القائمة وضمان الاتساق معها، يجب أن يتضمن برنامج العمل المقبل أحكاماً قوية لبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال التكيف مع المناخ، وعن طريق التصدي للمخاطر العامة، لا سيما بين قطاعات الاقتصاد البالغة الأهمية، والبنية التحتية، والفئات الأكثر ضعفاً من الناس. ويجب أن تكون جميع السياسات في إطار برنامج العمل الجديد، سواء كانت في مجال الحماية والخدمات الاجتماعية، أو التحول الاقتصادي الهيكلي، أو تعزيز القدرات الإنتاجية، أو استثمارات القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، واعية بمخاطر الكوارث - وثمة حاجة إلى دعم مُعزَّز لبناء وتدعيم القدرات الوطنية على التكيف، وإعداد وثائق المشاريع للوصول إلى الأموال المتاحة المتعلقة بالمناخ واستخدامها، وتوليد التمويل المتعلق بالمناخ من خلال وسائل مبتكرة، وتوفير التأمين على المخاطر والضمانات في المجالات التي تشتد الحاجة إليها، من قبيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض.

82 - وسيكون من الضروري في المستقبل تسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة بشكل كامل ومنع تعميق الفجوة، ليس فيما يتعلق بالنطاق العريض فحسب، بل أيضاً في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتقنية

الكتل المتسلسلة، وغير ذلك من التكنولوجيات الجديدة. وسيكون حجر الزاوية في العمل المستقبلي ضمان إمكانية حصول جميع أقل البلدان نمواً على التكنولوجيات الجديدة وعلى القدرة على الاستفادة منها على أفضل وجه، بما في ذلك التغلب على التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية وبين الجنسين.

83 - رابعاً، يجب أن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي لجميع النساء والفتيات موضوعاً هاماً وشاملاً في برنامج العمل الجديد. وقد عكست جائحة كوفيد-19 مسار الكثير من التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، حيث تتعرض النساء بشكل خاص للأثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية السلبية.

84 - خامساً، يجب أن يكون هناك تركيز خاص على الشباب لضمان خفض أعداد الشباب غير الملتحقين بالمدارس، ولا سيما الفتيات، واكتساب الشباب المهارات اللازمة لتحقيق تطلعاتهم. وبدلاً من أن يُضاف الشباب إلى أعداد المهمشين والضعفاء، فيجب أن يصبحوا عوامل للتغيير في الاستفادة من فوائد ثورة البيانات والتكنولوجيات الجديدة.

85 - وتقر الخطة الجديدة بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة.

86 - وأخيراً، ونظراً إلى أن عدداً قياسيماً من أقل البلدان نمواً يفي بعتبات الرفع من القائمة، فيجب تهيئة الظروف اللازمة لضمان أن يؤدي رفعها إلى نمو وازدهار اقتصاديين مستدامين. وهناك حاجة إلى تعزيز تدابير الانتقال السلس، وتوفير مرونة إضافية، فيما يتعلق، مثلاً، بتمديد الفترة التحضيرية، وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على نحو أفضل، وذلك، مثلاً، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً. وينبغي وضع حوافز أخرى، من قبيل وضع برنامج دعم مُعزّز لمعالجة أوجه الضعف المحددة للبلدان التي تُرفع من القائمة، بوسائل تشمل تنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار.